S/PV.7017

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠١٧**

الأربعاء، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة بيرسيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	أستراليا	السيدة كينغ
	الاتحاد الروسي	السيد إيلشييف
	باكستان	السيد أحمد
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/470)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1342695 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/470)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهم: السيد بابكر غاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/470 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطى الكلمة الآن للسيد غاي.

السيد غاي (تكلم بالفرنسية): أنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن. إني إذ أقوم بذلك بوصفي ممثلا خاصا للأمين العام لشرف أحظى به للمرة الأولى للكلام أمام المجلس بهذه الصفة، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق احترامي للمجلس.

يسرني أن أقدم للمجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/470) وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بحضور وكيلة الأمين العام، فاليري آموس، والأمين العام المساعد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وقام كلاهما بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه. وستجري مناقشة الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد.

ومنذ نشر التقرير، ظلت الحالة الشاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى مضطربة بقدر كبير وغير مستقرة، بالرغم من أنه احرز بعض التقدم على الجبهة السياسية. وبعد اصدار الميثاق الانتقالي في ١٨ تموز/يوليه، ووفقا للمادة ٢٥ منه، أعيد في ٢ آب/أغسطس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي عينت في ١٣ حزيران/يونيه. ومع أن تشكيل الحكومة ظل كما هو تقريبا، فإن السيد ميشال دجوتوديا لم يعد وزيرا للدفاع؛ وبدلا من ذلك عين وزير دولة جديد ليكون مسؤولا عن شؤون الدفاع وإعادة هيكلة الجيش والمقاتلين السابقين وضحايا الحرب. وملئت حقيبة المياه والغابات التي كان يشغلها الوزير الأول السابق موسى دافانه. وما برح تمثيل المرأة متدنيا، مع وجود ثلاث نساء فقط من اعضاء الحكومة البالغ عددهم ٣٤، بالرغم من أنهن يشغلن وزارات رئيسية مثل الخارجية والتنمية الريفية؛ والوزيرة الي تشغل الوزارة الأخيرة أيضا وزيرة دولة.

وبالمثل، عين المجلس الانتقالي الوطني، الذي وسعت عضويته من ١٠٥ إلى ١٣٥ عضوا في تموز/يوليه، مكتبا جديدا في آب/أغسطس. ومع أن إعادة الانتخاب طلبتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لكفالة زيادة التنوع والتمثيل، لا يزال المكتب على حاله تقريبا، اذ لم يفقد معقده سوى أحد المقررين.

وفي غضون ذلك، سيؤدي اعضاء المحكمة الدستورية الانتقالية اليمين في ١٦ آب/أغسطس. وسيؤدون القسم أمام السيد دجوتوديا بصفته رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية في ١٨ آب/أغسطس. ووفقا للميثاق الانتقالي، فإن الاحتفال سيبدأ رسميا المرحلة الانتقالية، التي ستستمر لفترة ١٨ إلى ٢٤ شهرا. ولذلك أنشئت معظم المؤسسات والآليات الانتقالية وفقا للقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وأمكن احراز ذلك التقدم بفضل الانخراط المباشر لقادة الجماعة الاقتصادية والوسيط الذي عينوه لجمهورية أفريقيا الوسطى، الرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو. ومع ذلك، تستمر التوترات بين السيد دجوتوديا ورئيس الوزراء تيانغاي ورئيس المجلس الانتقالي الوطني بشأن إدارة العملية الانتقالية. وتتسم علاقاتهم بالشك المتبادل وعدم الثقة. ولذلك، لا تزال المكاسب السياسية التي تحققت هشة، وفي الوقت نفسه ما زال يتعين وضع خريطة الطريق للانتخابات.

ومع أنه لا يزال هناك انعدام تام لسيادة القانون على نطاق البلد، فإن الحالة الأمنية تحسنت بشكل طفيف بعد اعتقال الجنرال محمد موسى دافانه، الذي كان في السابق قائدا عسكريا بارزا لأحد فصائل سيليكا والوزير الأول للمياه والغابات. وأنشئت تسعة مواقع لإيواء أو تجميع عناصر سيليكا في خمسة أماكن، كما أنشئت أربعة مواقع لإيواء وتجميع العناصر السابقة للقوات المسلحة الوطنية، الجيش السابق.

واستؤنفت في العاصمة الدوريات المشتركة التي تسيرها سيليكا وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي القوة دون الإقليمية لحفظ السلام. ويستمر سلب ممتلكات الناس والنهب والاختطاف والتعذيب واعمال القتل. فعلى سبيل المثال، كان السكان المحليون في المحافظات يدفعون ما يسمى ضريبة رمضان. وفي ٩ آب/أغسطس، قام رجال مسلحون يشتبه بأنهم من عناصر سيليكا بنهب أحد المحلات التجارية المحلية الكبيرة في وضح النهار واختطفوا ملاك المحل. وإضافة إلى ذلك، أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار، مما يزيد من تفاقم انهيار القانون والنظام، لا سيما في المحافظات، حيث تواصل عناصر سيليكا الاعتداء على السكان المدنيين.

ولا بد أن نضمن ألا يكون هناك افلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذا الأثناء، بلغت الحالة الإنسانية مستويات غير مسبوقة؛ إذ تضرر ٦ ملايين شخص من الأزمة الإنسانية الخطيرة، التي تفاقمت من أزمة إنسانية مطولة إلى حالة طوارئ معقدة. وسيعرض الأمين العام المساعد سيمونوفيتش ووكيل الأمين العام أموس على المجلس صورة تفصيلية لخطورة حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

ونظرا لعدم وجود تسلس قيادي مناسب، يتعرض البلد لخطر الانحدار إلى الفوضى والتفلت. ويلتحق بعض أفراد الشرطة بأعمالهم، ولكنهم غير مجهزين للعمل بصورة مأمونة وفعالة. وفضلا عن ذلك، فإنهم لا يثقون بسيليكا بنظرائهم من عناصر سيليكا بل يخافون منهم.

ولا يزال يتعين دعم إعادة تنظيم قوات الأمن والدفاع بوضع خطة واضحة وموثوقة ومنظمة. وفي ذلك الصدد، وجهت الشرطة والدرك باستيعاب كل منها ٥٠٠ من عناصر سيليكا، بما في ذلك عناصر يشتبه بأنها اجنبية، بدون فحص مسبق لتحديد صلاحيتهم. ولا يستند الادماج المزمع لـ ١ ٠٠٠ عنصر إضافي من سيليكا في جيش جمهورية أفريقيا الوسطى المنشأ حديثا إلى أي مجموعة من المعايير الموضوعية أيضا.

وتواجه عملية الإدماج في الشرطة التحدي المتمثل في عدم وجود المرافق المناسبة، إذ أن وحدة بعثة توطيد السلام ما زالت تشغل معهد تدريب الشرطة الوطنية. والتحق العديد من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بالعمل في أربعة

مواقع مختلفة في بانغي، بالرغم من أن بعضهم أيضا سعى للجوء إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون، مع أسلحتهم. ويجري بذل الجهود الدبلوماسية لإعادتهم الطوعية إلى الوطن. وكانت المناقشات مستمرة بين قيادة سيليكا والجماعة المتمردة الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة عبد الله مسكين.

وفي غضون ذلك، لا يزال نشاط جيش الرب للمقاومة يزداد بسبب الاضطراب الناجم من الأحداث السياسية التي حصلت في آذار/مارس ٢٠١٣. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٣، ظل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يتلقى تقارير عن وجود عناصر جيش الرب للمقاومة في مقاطعة كوتو العليا، حيث توجد مواقع الماس.

وفي ١٩ تموز/يوليه، وافق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الافريقي، ولفترة أولية مدتها ستة اشهر، على نشر عملية لدعم السلام بقيادة أفريقية، وهي بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣. وسيبلغ إجمالي قوام القوة ٦٥٢ ٣ من الأفراد المدنيين والعسكريين، وهي تتألف بشكل رئيسي من الوحدات التي تعمل حاليا في بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتكلف البعثة بحماية المدنيين واستعادة الأمن والنظام العام وإعادة بسط سلطة الدولة وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن وإعادة هيكلتهما؛ وتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين.

وتحظى البعثة بولاية قوية وستضطلع بدور هام في تحقيق استقرار الحالة الأمنية. ويوفد الاتحاد الأفريقي بعثة للتقييم التقني إلى بانغي من ١٧ آب/أغسطس لصقل مفهوم العمليات للبعثة ولوضع خطة واقعية للدعم اللوجستي المقدم للبعثة. وستشارك الأمم المتحدة في تلك البعثة للتقييم التقني بصفة استشارية. وبالتوازي، يقوم الاتحاد الافريقي أيضا بإيفاد فريق مشترك للتخيط للمرحلة الانتقالية إلى ليبرفيل ليضع، بصورة مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، طرائق الانتقال من بعثة توطيد السلام الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي يقودها الاتحاد الافريقي.

ونرحب بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي ونناشد المجلس تقديم الدعم الكامل للقوة. ونامل أن يحدث النشر المقبل للقوة المحايدة التي تمثل البعثة الجديدة التأثير اللازم لوضع حد للفوضى والتفلت في بانغي وفي المحافظات.

وعلى الجبهة السياسية، لا بد للسيد دجوتوديا ولرئيس المجلس الانتقالي الوطني أن يعملا معا لتقريب شقة الخلافات بينهما، وهي، إن لم تعالج، يمكن أن تعرض للخطر التقدم المحرز حتى الأن وأن تؤدي إلى تفاقم الأزمة في البلد بشكل خطير. وإذ نمضي قدما، ستقوم حاجة إلى الاتفاق على خريطة للطريق وجدول زمني لإنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات. كما سنكون بحاجة إلى معالجة مسألة الإفلات من العقاب وضمان تقديم المساعدة المناسبة للسكان المحتاجين.

(تكلم بالفرنسية)

وتواجه جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات هائلة، ولكنني على اقتناع بأنه بمواصلة تقديم الدعم الفعال من المجتمع الدولي، إلى جانب توافر الإرادة السياسية من جانب أصحاب المصلحة، يمكننا معا أن نتغلب على تلك الصعوبات.

وخلال مناقشاتي مع أصحاب المصلحة الوطنيين ومع القادة في المنطقة دون الإقليمية، اغتنمت كل الفرص للفت انتباههم إلى الضرورة الحتمية لتسوية المشكلة الأمنية، التي لا تزال إلى حد كبير أكثر الأولويات الحاحا. وبدون شك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في أماكن اخرى، ولكن تسوية المشاكل المتصلة بالأمن وسيادة القانون

ستحدث تأثيرا ايجابيا وفوريا على التحديات السياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي نواجهها.

خلاصة القول، حان وقت العمل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد غاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدتي على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب زيارتي الأخيرة لها مع السيدة كريستالينا جورجيفا، المفوضة الأوروبية للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات.

لا تزال الحالتان السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما قال بالفعل السيد غاي الممثل الخاص للأمين العام، متقلبة وغير مستقرة. كما أن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة هشة وتواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الانقسامات داخل ائتلاف سيليكا؛ وانتشار الأسلحة داخل بانغي وخارجها؛ وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وانعدام سلطة الدولة خارج بانغي.

وقد تدهورت الحالة الإنسانية بشكل كبير خلال الأشهر الماضية، وتحولت من أزمة فقر وضعف مزمن منذ مدة طويلة، إلى حالات طوارئ معقدة تتسم بالعنف، والاحتياجات الملحة، ومسائل خطيرة متعلقة بالحماية. وإذا لم تتم معالجة الأزمة بصورة مناسبة، يمكن أن تنتشر خارج حدود جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهدد بمزيد من زعزعة استقرار منطقة تواجه بالفعل تحديات كبيرة.

كما أشار بالفعل الممثل الخاص السيد غاي فإن الأزمة قد أضرت بجميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بالغ عددهم ٦,٤ مليون فرد، نصفهم من الأطفال. مع وجود ١,٦ مليون شخص، هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، بما في ذلك الحاجة للغذاء، والحماية، والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والمأوى. وتتزايد الاحتياجات الإنسانية يوما بعد يوم. تشرد أكثر من ٢٠٦ ٠٠٠ ألف شخص داخليا ولجأ ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ إلى البلدان المجاورة؛ ثلثاهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال العديد من الأشخاص يختبأون في الغابات والمناطق النائية في ظروف صحية رديئة وبدون الحصول على الخدمات الأساسية أو المياه النظيفة. كما أن ثمة أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ طفل غير قادر على الذهاب إلى المدرسة نتيجة إغلاق الجماعات المسلحة للمدارس واحتلالها. ويعاني ٤٨٤ ٠٠٠ شخصا الآن من انعدام الأمن الغذائي الشديد، كما يعاني في الواقع آلاف الفتيان والفتيات من سوء التغذية الحاد.

وقد سمعنا خلال زيارتنا تقارير عن تنفيذ هجمات مسلحة ضد المدنيين وحالات احتجاز غير قانوني وتعذيب واختطاف، ووفقا لليونيسيف فقد تم تجنيد ٣ ٥٠٠ طفل في القوات والجماعات المسلحة خلال فترة النزاع. كما أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المقدمة عن حالات العنف الجنسي الواسعة النطاق، ضد النساء والأطفال الذين يدفعون ثمنا باهظا مرة أخرى.

وينوء نظام الرعاية الصحية الهش بالفعل بالأعباء. وترك العديد من موظفي الخدمة العامة وظائفهم، وتقوم الآن المنظمات غير الحكومية بتوفير الرعاية الصحية بشكل شبه كامل. كما أنه لا يمكن شراء الأدوية الأساسية ومنتجات النظافة الشخصية بسبب انهيار سلسلة التوريد. وازدادت خطورة تفشي الأمراض، وقدمت المنظمات غير الحكومية الدولية بالفعل تقريرا عن ارتفاع حالات الإصابة بالملاريا. كما ستعترض الاستعاضة عن المعدات المستخدمة في المستشفيات، مثل المولدات؛ ودعم الإمدادات، بالوقود على سبيل المثال، صعوبات، ولا يزال خطر وقوع مزيد من أعمال النهب مرتفعا. ولقد شاهدت خلال زيارة ميدانية قمت بها

إلى إحدى المستشفيات في كاغا باندورو، المعاناة اليومية التي يواجهها الأطباء والممرضون من أجل توفير الاحتياجات الصحية الأساسية للمحتاجين. ويخدم المستشفى، الذي لا يضم سوى ٦٠ سريرا، ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٠ شخص في جميع أنحاء الإقليم. وتعرضت معظم الحواشي للنهب، كما لا تتوافر الكهرباء.

ويشكل تدهور الحالة الأمنية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مصدر قلق بالغ، وثمة حاجة إلى معالجتها. وقد قمت بزيارة منشآت الأمم المتحدة التي تعرضت للنهب ولا تزال عناصر سيليكا تحتل بعضا منها. ويشكل استمرار انعدام الأمن وتدهور الهياكل الأساسية تحديات كبيرة أمام الاستجابة الإنسانية. ورغم ذلك، فإننا قد قمنا بإمداد ما يقرب من ٠٠٠ ١٦٠ شخص بالمساعدات الغذائية وبرامج التغذية؛ واستفاد ٠٠٠ ٥٩٠ شخص من برامج المياه والصرف الصحي؛ وتلقى ٠٠٠ ٢٠٠ شخص الرعاية الصحية. ولكن هذه النسبة تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة مع الاحتياجات الواسعة النطاق في جميع أنحاء البلد.

وقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية، ولا تزال بدور هام. ولا يزال العديد منها موجودا في المناطق الأكثر تضررا جراء عمليات القتال، وأتقدم لها بالشكر على الأعمال الجارية التي تقوم بها. وبدأ موظفون من الأمم المتحدة عملية للانتشار خارج العاصمة. وبدأت عملية إعادة الانتشار في باوا، وبوار، وكاغا، وباندورو، وبامباري في ١٠ آب/أغسطس. كما ستزداد أيضا عمليات رصد حالة حقوق الإنسان وتوفير الحماية لها. كما سيوفر وجود الأمم المتحدة في مناطق جديدة المساعدة والحماية التي تمس الحاجة إليها.

وقد أبدت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى رغبة حقيقية في التعاون مع الجهات الإنسانية الفاعلة لمعالجة التحديات التي نواجهها. وأكدت السلطات مجددا خلال زيارتنا التزامها بتيسير الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني. ومن المشجع أن المسؤولين جعلوا استعادة الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسائل ذات أولوية رئيسية بالنسبة لهم. ومع ذلك، كما سبق وذكر السيد غاي الممثل الخاص للأمين العام، فإنهم يواجهون تحديا كبيرا نظرا لأعداد قوات سيليكا، والافتقار إلى القيادة والسيطرة عليهم، ووجود مقاتلين من بلدان أخرى.

ولا يمكن أن تشكل المساعدة الإنسانية الحل الطويل الأجل للتحديات المعقدة التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، فهناك حاجة ماسة للاستجابة الشاملة، وإيلاء الأولوية لاستعادة الأمن ومعالجة الاحتياجات الإنسانية والمتعلق بالانتعاش والتنمية. ويجب على السلطات أن تقوم بالمزيد من أجل حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان. ويشمل ذلك إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم؛ فأولئك الأطفال هم الجيل القادم في جمهورية أفريقيا الوسطى ويجب أن نكفل لهم الفرصة للإسهام في بناء مستقبل سلمي.

ولدي عدد من الطلبات أود أن أتقدم إلى المجلس. أولا، من أجل دعم استعادة الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنني أطلب إلى المجلس أن يبت على سبيل الاستعجال في طلب الاتحاد الأفريقي دعم بعثة حفظ السلام التابعة له والمنشأة حديثا وهي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الأهمية بمكان، من أجل استمرار سلامة العمليات الإنسانية، أن يتوافر لبعثة الاتحاد الأفريقي الأموال والدعم اللوجستي لكي تؤدي عملها بفعالية.

ثانيا، أود أن أطلب إلى المجلس أن يذكر مرة أخرى جميع الأطراف في الصراع بما يقع على عاتقها من مسؤوليات بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان مساءلة جميع المسؤولين عن وقوع الانتهاكات.

ثالثا، أطلب إلى أعضاء المجلس استخدام كل ما لهم من تأثير على السلطات لتيسير إجراء الحوار بهدف تحقيق المصالحة السياسية.

رابعا، إننا بحاجة إلى زيادة التمويل. فحتى الآن، لم نحصل سوى على ٣٢ في المائة فقط من مبلغ ١٩٥ مليون دولار المطلوب. وفي حين أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم مساهمة إضافية خلال زيارتنا، لتصل الإغاثة الطارئة التي يقدمها إلى ٢٠ مليون يورو هذا العام، وهو أعلى الجهات المانحة، فهناك حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وقد تلقت القطاعات الحيوية، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ما يقل عن ١٠ في المائة من التمويل اللازم.

وأخيرا، أود أن أطلب إلى المجلس دعم السلطات في التعجيل بعودة موظفي الخدمة العامة إلى المناطق الواقعة خارج بانغي لتيسير استعادة الخدمات الأساسية التي تشتد الحاجة إليها. وإننا بحاجة للقيام بالاستثمارات الطويلة الأجل اللازمة لوضع البلد على طريق العودة إلى الانتعاش والاعتماد على الذات.

لم تصل جمهورية أفريقيا الوسطى بعد إلى حالة الدولة الفاشلة ولكن من المحتمل أن تصل إليها إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، ثمة فرصة أمام المجتمع الدولي، من خلال العمل مع السلطات، كي يقدم إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالإخفاق في العمل الآن قد لا يؤدي إلى إطالة فترة الأزمة وتفاقم الظروف المزرية التي يعيشها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب، بل يمكن أيضا أن يؤدي إلى انتشار الأزمة خارج حدودها لتمتد في جميع أنحاء المنطقة التي تواجه بالفعل تحديات هائلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكرك سيدتي على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. لقد قمت بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس لمناقشة التحديات التي تواجه حقوق الإنسان مع السلطات الانتقالية، وتحديد سبل التصدي لها.

وأعقبت بعثتي إحدى بعثات تقصي الحقائق، التي أرسلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه، لجمع المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وما بعدها، من أجل تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر.

وأثناء بعثتي، التقيت برئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية والوزراء الأساسيين، إلى جانب الضحايا وممثلي منظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين والمجتمع الدبلوماسي والزملاء من الأمم المتحدة.

جمهورية أفريقيا الوسطى عصفت بها عقود من القتال وعدم الاستقرار. وفساد نظام بوزيزي وإهماله وتمييزه ضد شمال البلد، وأغلبية سكانه من المسلمين، من بين العوامل العديدة التي أسهمت في التمرد. والكثير من مشاكل البلد، مثل ضعف النظام القضائي، والوصول المحدود إلى الرعاية الصحية والتعليم، ليس بالأمر الجديد. ومع ذلك، فقد اتصف النزاع بمستوى لا سابق له من العنف والنهب التدمير.

وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، ارتكبت قوات جماعة سيليكا والقوات الحكومية السابقة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإن كان معظم انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان قد ارتكبتها عناصر جماعة سيليكا. وبعد استيلاء سيليكا على السلطة في ٢٤ آذار/مارس، استمرت انتهاكاتها لحقوق الإنسان حتى يومنا هذا.

وتشمل تلك الانتهاكات الإعدام خارج نطاق القانون، والإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري واحتجاز

الرهائن والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال – بما في ذلك القتل والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال الجنود، واستخدام الأطفال دروعاً بشرية – والتدمير والنهب للممتلكات الخاصة والعامة، بما فيها المستشفيات والمدارس والمباني الإدارية ومباني الأمم المتحدة وغيرها من المباني الدولية. وأشارت التقارير أيضاً إلى إجراءات تتخذ ضد نشطاء المجتمع المدني والصحفيين الذين ينتقدون السلطات الانتقالية.

وفي حين أفادت التقارير بوقوع هجمات وأعمال نهب واسعة النطاق ضد دور العبادة المسيحية من جانب عناصر سيليكا، كان هناك عدد من المبادرات لاحتواء التوتر الديني، بما في ذلك إنشاء منبر للحوار بين القادة الدينيين الكاثوليك والبروتستانت والمسلمين، وعندما التقيت برئيس الأساقفة، ورئيس الطائفة الإسلامية، شجعني من لمسته من تعاونهما الوثيق من أجل منع المواجهة والعنف بين المجموعات الدينية. ولا بد من تعزيز ذلك التعاون لمنع تعميق الهوة الدينية.

بعض الطوائف تصدت بعنف لمحاولة عناصر سيليكا اعتقال مشتبه بهم. وقوبل ذلك بدوره بانتقام فظيع من قبل عناصر سيليكا، شمل القتل وإحراق قرى بكاملها.

وثمة عنصر مزعج آخر يتمثل في التدمير الممنهج والواسع النطاق للسجلات العامة، من شهادات الميلاد إلى ملفات المحاكم والسجون. وهذا يثير الشكوك في أن تحالف سيليكا يحاول تعديل التوازن العرقي والديني، وذلك بالنظر إلى الحدود المترامية الأطراف للبلد، والتي يسهل اختراقها. وعدم وجود سجلات عامة لإنشاء قوائم بأسماء الناخبين يمثل تحدياً إضافياً لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٤ شهراً القادمة – وهي المسألة التي تناولها السيد غاي، الممثل الخاص للأمين العام، بالفعل.

وفي الوقت الحالي، وإن كانت الحالة الأمنية في بانغي قد تحسنت، فلا وجود للأمن تقريباً في بقية أنحاء الدولة. لا وجود للأمن أو سيادة القانون، لا شرطة ولا مدعين عامين أو قضاة، بل توجد قوات سيليكا التي لا يدفع لها أجر في كل مكان، وهي تعيش على النهب والابتزاز. ومعظم المستشفيات والمدارس لا تعمل وقد نهبت محتوياتها. ومحكمة بامباري، التي زرتها، عبارة عن مبنى خال لا توجد فيه أي موائد. وأبوابها ونوافذها محطمة، وقد بعثر ما تبقى على الأرض من سجلاتها الرسمية ووثائقها.

والشعور بالخوف ينتشر بشدة، وقد حدثني الضحايا والشهود ومنظمات المجتمع المدني عن الخوف من القتل أو الاعتداء البدني أو الجنسي أو النهب. وتحدثوا عن خوفهم من رفع أصواتهم، أو الذهاب إلى الحقول أو العودة إلى بيوتهم بعد حلول الظلام. بل إن البعض لا يجرؤ على العودة إلى البيت على الإطلاق، ويبقى مختفياً في الأحراش. وفي بعض المناطق، لم تبذر البذور إلا في نسبة ٢٠ في المائة، ويمكن توقع نقص حاد في الغذاء بدءاً من أوائل عام ٢٠١٤.

ومن الصعب جمع بيانات دقيقة بشأن الانتهاكات لعدم إمكانية الوصول إلى مناطق خارج بانغي لأسباب أمنية، وللقدرة المحدودة للغاية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على رصد حقوق الإنسان. وثمة حاجة ملحة للحصول على معلومات ذات مصداقية ويمكن أن يعول عليها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من أجل الاستجابة الفعالة. وبغية تعزيز الرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني، لا بد من إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على وجه الاستعجال.

وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أنشأت السلطات الوطنية اللجنة الوطنية المختلطة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة منذ عام ٢٠٠٤. إلا أن هذه اللجنة لا تفي بالمعايير

الدولية، وتفتقر إلى الاستقلالية والحياد، ولا تملك الولاية أو القدرة على التصدي للإفلات من العقاب على النحو الملائم. ولذلك، فإن المجتمع المدني يطالب بلجنة تحقيق دولية.

وإذا لم تتحسن الحالة الأمنية، لن يعود من لجأ إلى العاصمة من المعلمين والأطباء إلى المدارس والمستوصفات في المناطق الريفية، وسيفقد ما يزيد على ٦٥٠ ٠٠٠ طفل عاماً دراسياً آخر، كما سيهدر محصول آخر. والأمراض التي تنتشر بسرعة، ومنها الملاريا وسوء التغذية، قد تقتل عدداً أكبر من ضحايا النزاع ذاته.

وفي الختام، أود أن أتقدم بست توصيات للمجلس والمجتمع الدولي.

أولاً، ثمة أولوية أساسية تتمثل في كفالة الأمن بشرعة وحماية السكان من المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. والمشكلة هي أن قوات سيليكا لا تثق في الشرطة السابقة ولا الدرك، بينما يرتاب السكان في قوات سيليكا. لذلك، لا بد من التعجيل بإنشاء قوة أمنية وطنية ذات شرعية ومصداقية تتألف من عدد محدود من العناصر الأمنية للنظام السابق ومن قوات سيليكا. وينبغي أن يتم فرزها وتمحيصها تحت إشراف دولي لاستبعاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، على أن تتلقى تدريباً مناسباً. أما قوات سيليكا المتبقية، فينبغي نزع سلاحها، كما يتعين إعادة المقاتلين الأجانب، لا سيما أولئك القادمين من تشاد والسودان، إلى أوطانهم. ولا بد من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في كل مراحل إصلاح القطاع الأمني وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن ذلك سيستغرق وقتاً.

ثانياً، لا بد من نشر قوة دولية كبيرة بولاية حماية قوية بغية توفير الأمن فوراً وحماية السكان في جميع أنحاء البلد، وإعادة سيادة القانون وتهيئة ظروف مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال ١٨-٢٤ شهراً، كما يتوخى في اتفاقات ليبرفيل. إن تواجد ١ ٤٠٠ من موظفي بعثة الدعم الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى، وقوامها الكامل ٥٠٠ ٣ فرد، التي أذن بها الاتحاد الأفريقي، تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن ثمة حاجة إلى قوة أكبر حجماً بكثير وأكثر تنوعاً على المستوى الوطني لتوفير الأمن وحماية السكان في شتى أنحاء البلد. فهذه القوة سوف تمنع أيضاً المجموعات المتمردة الأجنبية، كجيش الرب للمقاومة، أو المجموعات المتطرفة الإسلامية، من أن تجد ملاذاً آمناً في البلد.

ثالثاً، من الأمور الملحة أيضاً تعزيز مكون حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي وضعه الحالي، فإن مكون حقوق الإنسان ليس القدرة الكافية على رصد انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء البلد والتحقق منها أو الإبلاغ عنها. وتعزيز ذلك المكون سيسمح للمكتب بتوفير الدعم اللازم لإصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأيضاً دعم المؤسسات الوطنية المخولة بحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب والنهوض بالمصالحة.

رابعاً، وبغية التغلب على الأزمة الإنسانية التي وصفتها وكيل الأمين العام السيدة اموس أيضاً، لا بد من تقديم مساعدة دولية عاجلة. لقد علق المانحون الرئيسيون المساعدة الإنمائية بسبب الانقلاب والطابع المؤقت للحكومة. ومع ذلك، فإن عليهم أن يستثمروا الآن نفس المبالغ المالية في المساعدة الإنسانية وفي برامج حماية المجتمعات في مجالات مثل تعزيز المجتمع المدني ورصد حقوق الإنسان وإعادة بناء المدارس والمستشفيات وإعادة إنشاء السجلات والمحفوظات.

خامساً، لقد وثق مكتبنا الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبغية منع ارتكاب المزيد من هذه الانتهاكات، لا بد من التحقيق في تلك الانتهاكات وفي غيرها عن طريق آليات وطنية أو دولية مستقلة ومسائلة مرتكبيها.

أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، في البيان الذي أدلت به الأسبوع الماضي، عن استعدادها للتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة ومقاضاتهم، إن لزم الأمر. ينبغي للمجلس أن يبعث برسالة واضحة إلى القادة العسكريين والسلطات الانتقالية مفادها أنهم مسؤولوون جنائياً بموجب القانون الدولي عن منع وقوع الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

وأخيرا، قبل إجراء الانتخابات، هناك حاجة إلى التوافق الوطني على أن تكون الحكومة المقبلة شاملة، وأن تكون التنمية في جميع الأقاليم متساوية، وألا يتعرض أحد للتمييز ضده على أساس الأصل العرقي أو الدين أو الانتماء السياسي. من شأن ذلك أن يمنع وقوع العنف قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي ذلك ليسهم في تحقيق السلام والأمن المستدامين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد دوبان (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): بوصفي من الزوار المنتظمين لمجلس الأمن خلال العامين الماضيين، فإنني أود، مع اقتراب ولايتي كممثل دائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة من نهايتها، أن أزجي الشكر لكل عضو من الأعضاء على دعمهم الثابت واهتمامهم وتفهمهم لي ولزملائي. ما برح الأعضاء يبدون مشاعر الصداقة لى ولبلدي المهيض الجناح، الذي يكافح لتضميد جراحه، واستعادة مكانه ضمن مجتمع الدول.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس، وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم وأنتم تتولون قيادة المجلس. ونرحب أيضا بالممثلة الدائمة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، السيدة سامانثا باور، متمنين لها كل النجاح. ونود أيضا أن نشيد برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية للمجلس في تموز/يوليه، ونشكرها على تعيين السيد ديفيد براون مستشاراً خاصاً للأمم المتحدة معنياً بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر كذلك الأمين العام السيد بان كي – مون على التزامه تجاه بلدي.

وأقول للسيد باباكار غاي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، ولفريقه، ولوكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان لمساعدة شعب بلدي، أقول لهم شكراً لكم جميعا، وأدعوهم إلى مواصلة بذل الجهود، على الرغم من العقبات العديدة التي تعترض السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، أود أن أشكر السيدة مارغريت فوغت، التي لم تأل جهداً، خلال فترة ولايتها، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة، في الاضطلاع بمهمتها على أفضل وجه ممكن. وأود أيضا أن أشكر صديقي السفير يان غرولز، الذي قدم الكثير لبلدي من خلال رئاسته للجنة بناء السلام.

اسمحوا لي بأن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي أدلت بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وما تضمنته من معلومات عن المأساة التي يكابدها السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى. إنني آخذ الكلمة اليوم بالنيابة عن شعب بلدي في معاناته وهو يتعرض بشكل يومي للتقتيل والاعتداء الجنسي ولشتى ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة.

لقد صادف يوم أمس، ١٣ آب/أغسطس، مرور الذكرى السنوية الثالثة والخمسين لاستعادة جمهورية أفريقيا الوسطى سيادتها، بيد أن تلك السنوات الـ ٥٣ شهدت أيضاً تآكل الدولة تدريجيا. في ٢٤ آذار/مارس وقعت قاصمة الظهر على ما تبقى من دولة متضعضعة أصلاً. فاختفت

جميع مؤسسات سلطة الدولة. اليوم، لم تعد جمهورية أفريقيا الوسطى تملك جيشاً ولا محاكم خارج العاصمة بانغي، وليس هناك محفوظات وطنية أو سجلات مدنية. ولم تعد الحكومة قادرة على دفع رواتب موظفيها، كما لا تستطيع توفير الدواء للمستشفيات. لقد أصبح البلد نهباً لمن نصّبوا أنفسهم إداريين أو جباة ضرائب أو قادة مناطق.

لقد باتت الحالة مأساوية داخل البلد حيث يعيش أربعة أخماس السكان. الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشبه في كثير من الأوجه الحالة في بلد شقيق يجري فيه حل الأزمة، ومن بين أوجه الشبه تلك أن الشعب قد أُخِذ رهينة، ويتعرض نسيجه الاجتماعي للتمزيق من خلال فرض عادات قادمة من الخارجً. وما برح جيش الرب للمقاومة يشكل آفة لا بد من القضاء عليها. ونحن سعداء بما ينوي القيام به جميع أصحاب المصلحة المنضمين لهذا المسار من مواصلة الكفاح لوضع حد بشكل نهائي لهذا التمرد القاسي، ونود أن نشكرهم على ذلك. علينا أن نظل متيقظين حتى تنجلي الحالة الفوضوية وتتحقق العدالة لجميع الضحايا.

اليوم، لئن كان السكان ينظرون بعين التقدير إلى عقد مختلف الاجتماعات ومؤتمرات القمة في ليبرفيل، وانجمينا ١ ، وبرازافيل، وأديس أبابا بشأن مصير البلد، فإن أعينهم تتطلع، في ظل المحنة التي ما برحوا يعانونها، إلى المجلس في هذه اللحظة. سكان بلدي ينتظرون من المجلس أن يعمل على إحلال السلام والأمن لكي يتسنى لهم العودة إلى بلدهم، ولكي يخرجوا من الغابات ويعودوا إلى قراهم ويرسلوا أطفالهم إلى المدارس. لم يعد شعب بلدي يريد أن يخاف على مستقبل أطفاله، ويأمل اليوم أن تُقام العدالة لأن هناك جرائمَ قد ارتكبت. ينبغي أن تتحقق العدالة للنساء والفتيات من ضحايا الاعتداءات الجنسية، وللمنازل التي أحرقت، والممتلكات التي نُهبت ونُقلت. ينتظر سكان جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة المجلس لكي يتسنى لهم إعادة بناء بلدهم، وأن يتخلصوا أخيرا من الانقلابات والتمرد، وأن ينتخبوا قادتهم بحرية، وأن يبنوا مؤسساتهم السياسية والاقتصادية بطريقة لا تقصي أحداً. يود سكان جمهورية أفريقيا الوسطى أن يتولوا مصيرهم بأنفسهم، وأن يعيشوا في دولة مستقرة تعيش في سلام وعلاقات طيبة مع جيرانها.

كما أشار إلى ذلك على النحو الواجب الأمين العام في تقريره (S/2013/470)، فإن الدولة في أفريقيا الوسطى قد انهارت تماما، ويؤسفني أن أقول ذلك بعد مضي ٥٣ عاما على الاستقلال. على المجتمع الدولي أن يدرك كل العواقب وأن يتحمل مسؤولياته. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالأنشطة التي تضطلع بها جميع البلدان الصديقة، وبالتحديد، جميع البلدان الممثلة حول هذه الطاولة هنا اليوم، وجميع أصدقائنا في فريق الاتصال – الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية – لقد ساهمت جميعاً بعض الشيء في التخفيف من معاناة الشعب في بانغي، ومؤخراً في شتى أنحاء البلد. كما أود أن أرحب بالعمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، التي قدمت المساعدة لمن يحتاجون إليها، على الرغم من عدم كفاية الأمن.

تتطلب خطورة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى المزيد من التعبئة ومشاركة المجتمع الدولي بأسره. وعلى وجه التحديد، يتوقع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى من المجتمع الدولي أن ييسر النشر السريع لقوات بعثة الدعم الدولي التي تقودها أفريقيا في جمهورية أفريقيا الوسطى، على أن تكون ولايتها واضحة، وأن يوفر لها مجلس الأمن موارد كبيرة، حتى يتسنى لها إحلال السلام في البلد كله. ونحث أيضا على ضرورة توسيع نطاق ولاية القوة الجديدة لتشمل إعادة بناء قوات دفاع وأمن مملوكة حقا لجمهورية أفريقيا الوسطى وقادرة

على تولي المهمة. يتوقع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى من مجلس الأمن أن يعتمد جزاءات تستهدف مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي أوردها وأدانتها الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام. ويطلب سكان جمهورية أفريقيا الوسطى من الأمم المتحدة أن تبادر، بالتنسيق مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين، إلى القيام بما يلزم من إعادة بناء البلد اقتصاديا واجتماعيا.

ويجب تعزيز الموارد البشرية والمالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكي تصبح كافية للاضطلاع بهذه المهمة. كما ينبغي دعم الموارد البشرية والمالية لدى وكالات الأمم المتحدة المعنية. وأخيرا، نأمل أن يعيِّن مجلس الأمن واضع مسوَّدة أولى من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، أو أن ينظر في تعيينه على الأقل، لأننا لا نريد أن تبقى هذه الأزمة منسيَّة.

واليوم، هنا والآن، أطلب من المجلس إعادة الأمل إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وإنني أفعل ذلك باسم الفتاة الشابة العزلاء التي اغتُصبت بوحشية في أوانداغو؛ وباسم الأم التي أنجبت طفلا في ظروف غير إنسانية في مستشفى كانغا – باندورو، كما أوضحت وكيلة الأمين العام أموس للتوّ؛ وباسم الأرملة التي قُتِل زوجها بدم بارد في غالافوندو لأنه احتجّ حين سُلِبت مقتنياته القليلة؛ وباسم العائلات التي طُرِدت من منازلها في باتانغافو وبانغي لكي يسكن فيها أمراء الحرب؛ وباسم الطالب الشابّ في بانغوي، الذي أخرج من غرفة الدراسة وقُتِل بلا مبرِّر؛ وباسم المسافرين الشباب الذين جرى اعتقالهم وتقييدهم وتعذيبهم وقتلهم وإلقاء جثامينهم في نهر، لأنّه وُجِد في حقائبهم قمصان عليها شعارات سياسية؛ وباسم الفلاحين العزَّل في ماركوندا وكابو، الذين سُلِبت مواشيهم وهم في طريقهم إلى مزارعهم، التي دمَّرها بعدئذ مزارعون من أماكن أخرى بحماية مسلحين؛ وباسم الصبيّ الذي أُقفِلت مدرسته في ندال وأرغِم على أن يصبح جنديا طفلا.

وبالنظر إلى عدم قدرة قيادتنا على تحقيق تطلُّعات شعبنا الحائر والمغلوب على أمره، أطلب إلى المجلس أن يساعدنا لكي نجلب إلى العالم جمهورية أفريقيا وسطى جديدة، ونعيد بناء دولة في قلب أفريقيا، دولة حديثة تقوم على أسُس السلام والأمن والاستقرار؛ دولة، ببساطة، يطيب فيها العيش.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.